

المستجدات على نظام القضاء في العهد المملوكي

بقلم الدكتور محمد الرحيل غراييته

استاذ مساعد في قسم الشريعة - جامعة مؤتة

مَقَدِّمَةٌ

كُتِبَتْ أبحاث وأجريت دراسات كثيرة حول القضاء تناولت مختلف جوانب القضاء في شتى العصور الإسلامية. إلا أن القضاء في العهد المملوكي ظل - فيما أعلم - خالياً من دراسة عميقة تتناول جميع جوانبه، أو حتى جانب واحد منه. وجاءت هذه الدراسة محاولة مني لإلقاء الضوء على أحد جوانب القضاء في ذلك العصر. وهو المستجدات التي طرأت على نظام القضاء فيه. وفي هذا البحث بذلت جهدي في إحصاء البدع التي استحدثت على نظام القضاء آنذاك، ويُنَبِّتُ أن الممالك ابتعدوا كثيراً عن التحاكم إلى الشريعة الإسلامية، لتأثرهم بعاداتهم وشرائع الأمم الأخرى. وقد اعتمدت في بحثي على مصادر كثيرة في التاريخ، ولاسيما المختصة بالتاريخ لتلك الفترة، بالإضافة إلى كتب الفقه، ولاسيما المصنفات التي صنفت في القضاء قديمها وحديثها.

وجاءت هذه الدراسة موزعة على مبحثين رئيسيين هما:

المبحث الأول: البدع التي استحدثت في نظام القضاء.

المبحث الثاني: التحاكم إلى الياسة.

بالإضافة إلى خاتمة ذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

المبحث الأول: البدع المستحدثة على نظام القضاء

لقد استجدت بدع كثيرة على نظام القضاء في العصر المملوكي، كان لها آثار سيئة على كل من القضاء والقضاة، والتي نجملها على النحو التالي:

- الرشوة على تولي منصب القضاء:

فقد أصبح الفقيه لا يلي منصب القضاء إلا إذا دفع مبلغاً كبيراً من المال إلى السلطان على الرغم من أنه من شروط صحة تولية القاضي - كما يذكر الفقهاء - ألا يكون قد دفع رشوة لتوليه القضاء ^(١). والرشوة لاشك أنها حرام لقوله صلى الله عليه وسلم: "لعنة الله على الراشي والمرتشي على الحكم" ^(٢).

والذين وصلوا إلى منصب القضاء في العصر المملوكي عن طريق الرشوة كثيرون جداً، نذكر منهم: - سراج الدين عمر بن موسى الحمصي، عين قاضياً للشفافية بدمشق مقابل أربعة آلاف دينار ^(٣). - حسام الدين محمود بن عبد البر بن الشحنة، قرر في قضاء الحنفية مقابل ثلاثة آلاف دينار، مع أنه كان صغير السن قليل العلم. ويعلق ابن إياس على توليته بقوله: "ولكن السلطان ماعنده أعز ممن يورد له مالا، ويكون مهما كان" ^(٤). بهاء الدين محمد بن نجم الدين، سعى للوصول إلى القضاء بنحو ثلاثين ألف دينار، ونُصّب قاضياً على الرغم من صغر سنه ^(٥). - ناصر الدين محمد بن الصالح، ولي منصب القضاء مقابل مبلغ كبير من المال على الرغم من قلة علمه وفقهه ^(٦).

وما يدل أيضاً على أن القضاء كانوا يسعون لمنصب القضاء ببذل المال قول السلطان سليم الأول (ت ٩٢٢هـ / ١٥١٦م) لقضاة الممالك بعد أن أسرهم إثر انهزام الممالك في معركة مرج دابق: "أنتم تأخذون الرشوة على الأحكام الشرعية، وتسعون بالمال وتولون القضاء"، لماذا لم تمنعوا سلطانكم عن المظالم التي كان يفعلها بالناس؟ ^(٧)

وفتح هذا الطريق للوصول إلى منصب القضاء، أوصل أناساً ضعافاً إلى هذا المنصب الخطير، الذين كان لهم تأثير على ضعف القضاء بشكل عام، وعلى إضعاف مذهبه الذي ينتسبون إليه بشكل خاص. فالقاضي شرف الدين الحراني الحنبلي (ت ٧٢٣هـ / ١٣٢٤م)، كان قليل العلم، لذلك حصل لأتباعه إهانة عظيمة ^(٨). كما كان من نتيجة تولي ناصر الدين محمد بن كمال الدين عمر العقيلي الحنفي (ت ٨٠٢هـ / ١٤٠٠م) منصب القضاء أن لحق بالحنفية المذلة والمهانة، لأنه كان صغير السن سيئ المعاملة والسيرة، وقليل المبالاة بأمور الدين ^(٩).

ولاشك أن التهالك على القضاء، ودفع الرشوة للحصول عليه، هما شرّ ما بُتلى به أمة، وكان ذلك في جملة أسباب فساد القضاء. يقول ابن إياس: "...

وخضوعهم - القضاة - للأمراء وطلب الجاه وحبهم للمناصب أوجب خفض الأمور الشرعية" (١٠).

وطلب القضاء فيه مخالفة للسنة النبوية. يقول النبي محمد صلى الله عليه وسلم: "إنا والله لأنولّي هذا العمل أحداً يسأله، أو أحداً يحرص عليه" (١١). ويقول أيضاً: "من ولي من أمر المسلمين شيئاً فولّي عليهم أحداً محاباة فعليه لعنة الله" (١٢).

وقد بيّن الفقهاء المسلمون الحالات التي يجوز فيها للفقهاء طلب القضاء ومنها: أن لا يكون هناك قاض، أو ليس في البلد من يصلح للقضاء غيره، أو كان القضاء بيد من لا يحل بقاؤه عليه، ولا سيّما إلى عزله إلا بتصدي هذا إلى الولاية. فيجوز له طلب القضاء بقصد حفظ الحقوق، وجريان الأحكام على وفق الشرع (١٣).

وهذه الشروط نجد أنها لا تنطبق على الفقهاء الذين سعوا إلى طلب القضاء آنذاك، بل كان قصدهم من القضاء جاً في الجاه وطلباً للاستعلاء والتباهي والتفاخر، وجمع الأموال عن طريق الرشاوى والهدايا من الخصوم. وهذه الحالات يحرم فيها طلب القضاء.

- الارشاء على الحكم وقبول الهدية:

كان القضاة لا يترددون في قبول الرشوة من المتخاصمين، مع أن الرشوة على الأحكام محرمة، وهي من الكبائر. يقول تعالى: (ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلّوها إلى الحكم لتأكلوا فريقاً من أموال الناس بالإثم وأنتم تعلمون) (١٤). ويقول صلى الله عليه وسلم: "لعنة الله على الراشي والمرتشي في الحكم" (١٥). وقد ذهب الفقهاء المسلمون إلى بطلان قضاء من يرتشي على الحكم، ويجب عزله (١٦). وما يدل على أخذ قضاة ذلك العصر للرشوة من المتخاصمين، قول أحد الشعراء في القاضي ابن النقيب (ت ٩٩٢ هـ / ١٥١٧ م):

ييدي الزهادة في الدنيا وزخرفها جهراً ويقبل سراً بكرة الجمل (١٧)

ويقول الشاعر جمال الدين السلموني في القاضي الحنفي عبد البر بن الشحنة (ت ٩٢١ هـ / ١٥١٦ م).

إذا جاءه الدينار من وجه رشوة يرى أنه حل على شبهاتها (١٨)

وما ينطبق على الرشوة ينطبق على الهدية. فقد عدّها الفقهاء من قبيل الرشوة. يقول صلى الله عليه وسلم: "هدايا العمال غلول" (١٩). ويقول الخليفة العادل عمر

بن عبدالعزيز: "... هي لنا رشوة لأنه يتقرب إلينا بها لولائتنا" (٢٠). ويقول الماوردي: "الهدايا في حق القضاة أغلظ مأثماً وأشدّ تحريماً، لأنهم مندوبون لحفظ الحقوق على أهلها دون أخذها" (٢١). بالإضافة إلى أن الهدية من شأنها إذلال المهدي إليه، ويترب على ذلك إلحاق ضرر بالقاضي ودخول الفساد عليه (٢٢). ومن الفقهاء الذين انتقدوا هذه الظاهرة آنذاك، الإمام علي بن تمام السبكي، الذي صنف رسالة في ذم الهدية، سماها: "فصل المقال في هدايا العمال".

— أخذ أجره من الخصوم:

كان القضاة آنذاك يأخذون أجره من طرفي الدعوى. ولم تكن هذه الأجرة محدودة، بل هي متروكة لمشئته القاضي يحددها كما يشاء. وترتب على أخذ القضاة أجره من الخصوم، وقبولهم الرشاوى والهدايا أن أثرى بعضهم ثراءً فاحشاً، وعاشوا حياة منعمة مزقة. فالقاضي محمد بن عثمان بن البارزي (ت ٧٢٨هـ/ ١٣٢٨م) كسب أموالاً كثيرة ومشى على طريقة الملوك في مماليكه (٢٣).

والقاضي جمال الدين القيصري العجمي (ت ٧٩٩هـ/ ١٣٩٥م) أصبح غنياً بعد أن كان فقيراً جداً (٢٤). والقاضي بهاء الدين الحلبي كانت له أموال لا تحصى وأملاك كثيرة جداً، صادر منها الأمير منكوتر (ت ٦٩٨هـ/ ١٢٩٩م) نحو مائة وثلاثين ألف دينار (٢٥).

فئة قليلة جداً من القضاة لم تأخذ على القضاء أجره من الخصوم. فالقاضي أحمد بن ابراهيم العسقلاني الحنبلي (ت ٨٧٦هـ/ ١٤٧٢م)، عرف عنه أنه لم يكن يأخذ أجره من الخصوم "حتى كان فرداً بين القضاة بهذه الخصلة" (٢٦).

والأجرة التي كان يأخذها القضاة من المتخاصمين، مع قبولهم للرشوة والهدايا منهم، جعلتهم يجورون في أحكامهم، مما جعل الناس يتذمرون منهم ويظهرون تشكيهم.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه منذ عهد عمر بن الخطاب، جرت العادة على تخصيص مرتبات للقضاة من بيت المال مقابل تفرغهم للقضاء، حتى مجى المماليك الذين لم يجعلوا لهم رزقاً من بيت مال المسلمين، فأصبح القاضي يأخذ رزقه من الخصوم. وقد ذكر الفقهاء المسلمون أن راتب القاضي الذي يأخذه من بيت المال يجب أن يكون كافياً له ولأسرته، وبذلك لا يقع القاضي تحت أي تأثير من أي نوع، سواء

كان نفسياً أو عائلياً أو غيرهما من أنواع التأثير، الذي يخل بنزاهته التي يجب عليه مراعاتها في عمله (٢٧).

وقد ذكر الماوردي عدة شروط لجواز أخذ أجره من الخصوم منها: - أن لا يجد الإمام متطوعاً. - ما يأخذه القاضي يجب أن يكون من الطرفين. - أن يعجز الإمام عن دفع رزقه. - ما يدفعه الخصوم يجب أن لا يؤثر عليهم ولا يضر بهم. - أن لا يأخذ القاضي أكثر من قدر حاجته. - أن يتساوى الخصوم فيما يدفعونه.

وبعد ذكره هذه الشروط، يذكر أن أخذ القاضي أجره من الخصوم يعدّ عيباً وعاراً على جميع أفراد المجتمع الإسلامي. حتى لو كانت هناك ضرورة لأخذ أجره من الخصوم، فيجب على الإمام والمسلمين أن يزيلوا الضرورة الداعية لذلك، بأن يبادر بعض من يصلح للقضاء بالتطوع مجاناً للقضاء بين الناس (٢٨).

والشروط السابقة لانجدها تنطبق على قضاة ذلك العصر، ولم تكن هناك ضرورة تسمح بأن يأخذ القضاة أجره من المتنازعين، ولا سيما أن خزانة الدولة آنذاك كانت مليئة بالأموال، ولكنها كانت تصب في جيوب السلاطين والأمراء. أضف إلى ذلك كثرة الفقهاء في ذلك العصر، وكثير منهم لو عرض عليه أن يقضي تطوعاً وتقرباً إلى الله لأجاب.

- عدم استقرار القاضي في منصبه:

كثير من القضاة لم يمكثوا طويلاً في القضاء بل كانوا يعزلون بعد أيام، أو أشهر أو سنين قليلة، من توليتهم. فمنصب قاضي قضاة الحنفية في دمشق، تعاقب عليه ثلاثة قضاة خلال عشرة أيام (٢٩). والقاضي محيي الدين عبدالقادر بن النقيب (ت ٩٢٢هـ/ ١٥١٧م). لم يمكث في ولايته الثانية سوى ثلاثة عشر يوماً ثم عزل، وفي ولايته الرابعة، لم يستقر في منصبه سوى شهرين ونصف (٣٠).

ويرجع سبب كثرة عزل السلاطين للقضاة إلى روح الحسد التي تفشت بين فقهاء ذلك العصر، فكان الواحد منهم يدفع مبلغاً كبيراً من المال لولاة الأمر في سبيل عزل القاضي المولّى، إما كرهاً له أو حسداً، وإما طمعاً في المنصب ليحل محل القاضي المعزول. فالفقيه عبدالرحمن بن عمر البلقيني (ت ٨٢٤هـ/ ١٤٢٠م) دفع مالاً كثيراً للسلطان لعزل القاضي الاخنائي (٣١). والفقيه محيي الدين بن النقيب عُرف عنه بأنه كان يدفع أموالاً كثيرة لعزل القضاة المتولين (٣٢). وبذل المال لعزل

القاضي المولّي، ليحلّ محله الباذل لاشك أنه عمل محرّم، وكذلك يحرم على ولي الأمر قبول المال لعزل القاضي المولّي. وقد ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه لا يجوز للحاكم عزل القاضي المولّي إن لم تكن هناك أسباب توجب عزله، لأن عقد القضاء لمصلحة المسلمين، فلا يملك الحاكم عزله مع صلاح حاله، وكل عقد يجب الوفاء به. يقول سبحانه وتعالى: "يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود" (٣٣).

فالقضاء أصبح مع هذه الحصانة، من جهة عدم جواز عزله، وتعلقه بمصلحة الأمة من جهة أخرى لازماً. فلا يحق لولي الأمر عزل القضاة إلا استثناء ولا يحق للقاضي عزل نفسه إلا استثناء أيضاً (٣٤). وتصرف الحاكم على رعيته منوط بالمصلحة (٣٥)، وعزله للقاضي بدون سبب يُعدّ عبثاً، وتصرفات الحاكم يجب أن تصان عن العبث (٣٦).

ولا يخفى أن عزل القاضي بدون سبب يؤدي إلى الإساءة إلى القاضي وانحطاط سمعته، وتطرق الظنون والشكوك فيه، وبالتالي يفضي إلى زوال هيئة القضاء (٣٧). وهذا ما حدث في ذلك العصر، حيث انحطت منزلة القضاة، وتلاشت هيتهم من نفوس الناس، وأصبحوا محل تنذر الشعراء وتهكمهم، وتجرات العامة عليهم. وفي عصور الإسلام الأولى، كان ولي الأمر يتردد كثيراً عندما يفكر بعزل أحد القضاة، وإذا عزل أحدهم دون مبرر كان يجابه باحتجاج شديد من القاضي نفسه، كما حدث مع عمر بن الخطاب عندما عزل شرحبيل بن حسنة، وكما حدث مع علي بن أبي طالب عندما عزل أبا الأسود الدؤلي. وعندما أراد الخليفة العباسي عزل قاضي بغداد، أبي حامد محمد الأسفرايني (ت ٤٠٦ هـ / ١٠١٥ م)، قال له: "اعلم أنك لست بقادر على عزلي عن ولايتي التي ولايتها الله..." (٣٨).

- توارث منصب قاضي القضاة:

في أحيان كثيرة كان قاضي قضاة المذهب إذا مات وترك أولاداً أو كان له أخوة عندهم شيء من العلم، فإن السلطان يقوم باختيار أحد أبنائه أو أخوته ليحلّ محله. ولكن في الغالب كان هذا الوريث، يدفع مالا إلى السلطان مقابل توليته له.

فبعد موت القاضي نجم الدين عمر بن حجي، عين السلطان ابنه بهاء الدين محمد في قضاء دمشق مع أنه كان صغير السن (٣٩). وبعد موت قاضي قضاة المالكية برهان الدين الدميري، قام السلطان بتقليد ابنه محيي الدين يحيى منصب قضاء

المالكية مع حداثة سنه (٤٠).

ومن الأسر التي توارث أبناؤها القضاء، أسرة السبكي، وأسرة البلقيني، وأسرة ابن جماعة، وأسرة ابن الشحنة وغيرها. وتوارث منصب قاضي القضاة لم يكن معروفاً في العصور الإسلامية السابقة على العصر المملوكي، على الرغم من أن أولاد القضاة كانوا على درجة عالية من العلم والعدالة تفوق بكثير أبناء قضاة دولة المماليك.

- تكرر تولي الشخص الواحد للقضاء عدة مرات:

كثير من قضاة العهد المملوكي تكررت ولايتهم للقضاء عدة مرات، وفي كل مرة يؤتى فيها القاضي، كان يدفع أموالاً طائلة للسلطان. ويبدو أن سحر المنصب قد أخذ مفعوله في نفوس قضاة ذلك العصر فغلب عليهم التعالي والتفاخر وجمع الأموال، والانتقام من الآخرين، فرضوا من الحياة الدنيا بعرض زائل، ونسوا أن الله سائلهم، ومحاسبهم على أعمالهم.

ومن الذين تكررت ولايتهم لمنصب قاضي قضاة مذهبهم، القاضي صالح بن عمر البلقيني (ت ٨٦٨هـ / ١٤٦٣م) الذي ولي القضاء سبع مرات خلال ثلاث عشرة سنة ونصف (٤١)، وابن حجر، وابن خلدون، وكمال الدين البارزي، وابن النقيب، وغيرهم كثير.

وهذه الظاهرة لانجدها في العصور الإسلامية الأولى المتقدمة على العصر المملوكي، حيث أن ولاية الأمر كانوا لا يعزلون القضاة إلا إذا كانت هناك أسباب وجيهة تقتضي عزلهم، مراعين تقديم المصلحة العامة على المصلحة الشخصية، وليس تقديم مصلحتهم أو مصلحة أقاربهم أو مصلحة من تربطهم بهم رابطة على مصلحة الأمة. كما أنهم كانوا لا يعيدون إلى منصب القضاء من عزل لجرح في عدالته.

- عدم تقيد القاضي بمذهب إمامه:

في أحيان كثيرة كان قاضي قضاة المذهب لا يتقيد بمذهب إمامه، ولا سيما عند قضاة الحنفية. أو يحكمون بموجب الأقوال الضعيفة المرجوحة، خصوصاً عند قضاة الشافعية، من أجل "الوصول إلى أغراض فاسدة" (٤٢). كان يترتب على ذلك تحقيق مصلحة لهم أو لذويهم، أو إرضاء لذوي الشوكة.

وهذا مخالف لما صرح به كثير من كبار الفقهاء، بأنه يلزم القاضي المقلد، إذا وجد المشهور من مذهبه أن لا يخرج عنه. فإن لم يقف على المشهور، فليس له التشهي والحكم بما شاء من غير نظر. يقول أبو عمرو بن الصلاح (ت ٦٤٣هـ/ ١٢٤٥م): "أعلم بأن من يكفي بأن تكون فتواه أو حكمه موافقاً لقول أو وجهة في المسألة، ويعمل بما شاء من الأقوال والوجوه، من غير نظر في الترجيح، فقد جهل وخرق الاجماع" (٤٣).

ومثل هذه الفتوى جاءت بعد أن استقرت المذاهب، وأقبل باب الاجتهاد وانعدم المجتهدون، فأفتى الفقهاء بأنه لا يجوز للمقيد بمذهب أن يفتي بغيره لأجل التهمة، وخوفاً من أن يجعل القضاة ذلك ذريعة إلى الممايلة، فأوجبوا على كل متحل لمذهب أن يحكم بمذهب صاحبه (٤٤).

- تساهل القضاة في اختيار نوابهم:

كان القضاة - في الغالب - يختارون نوابهم ممن لا يصلحون لهذا المنصب، تحت تأثير الرشوة التي كان يدفعها هؤلاء النواب إلى السلطان أو إلى قاضي قضاة مذهبهم. فالقاضي أحمد بن علي بن هبة الله بن السيد الأسناني (ت ٧٠٤هـ/ ١٣٠٥م)، بذل في نيابة الحكم بقوص ثمانين ألف درهم (٤٥).

وكان هؤلاء النواب عرضة للعزل في أي وقت، سواء من السلطان أو من قاضي القضاة الذي ولّاه. وفي كل هذا مخالفة لما ذكره الفقهاء في العصور الأولى، من أن النائب يجب أن تتوافر فيه الشروط التي يجب توافرها في القاضي، وله جميع الحقوق والضمانات التي يتمتع بها القضاة (٤٦).

- الموافقة على استبدال الوقف:

كثير من قضاة القضاة، كانوا يوافقون على استبدال الوقف من غير أن يكون الواقف قد شرط فيه الاستبدال، هادفين من هذه الموافقة التقرب إلى ولاية الأمر، وطلباً لودّهم. وهم في عملهم هذا يخالفون رأي أئمة مذاهبهم، معتمدين فيما ذهبوا إليه على رأي مرجوح ينسب إلى الإمام أبي يوسف (٤٧).

- تأجير الوقف مدة طويلة:

فقد درجت عادة قضاة القضاة على تأجير الوقف لأرباب الشوكة مدة طويلة، تبلغ في بعض الأحيان مائة سنة.

وهذا بدون شك يؤدي إلى أن يملك المستأجر الوقف، وفي ذلك تفويت لغرض الواقف وإضاعة الحقوق على مستحقيها^(٤٨). وقد انتقد كثير من الفقهاء آنذاك هذا التصرف. يقول ابن قيم الجوزية: "وكم قد مُلك من الوقوف بهذا الطريق، وخرج عن الوقفية بطول المدة، واستيلاء المستأجر فيها على الوقف هو وذريته، وكم زادت أجور الأرض أو العقار أضعاف ما كانت، ولم يتمكن الموقوف عليه من استيفائها. ومفاسد هذه الإجارة تفوت العدّة"^(٤٩). ويرى - ابن القيم - أن هذا التصرف حرام، وإذا حكم القاضي به فإنه يتوجب نقض حكمه، إلا إذا كانت هناك مصلحة متحققة للوقف، كأن يتعرض الوقف للخراب، أو تعطل منافعه، فيصح في هذه الحالة تأجيره لفترة طويلة من أجل تعميره بتلك الأجرة^(٥٠).

- تفريق أموال الوصايا على غير مستحقيها:

فقد جرت عادة الكثير من قضاة القضاة على تفريق أموال الوصايا التي لاوصي فيها خاص على غير مستحقيها، وفي غير وجهها الشرعي، دون مراعاة قصد الموصي. كما كانوا لا يمكنون الوصي الأمين المعين من قبل الموصي في التصرف في مال الوصية على ما يقتضيه رأيه من الفقراء، بل كانوا يكتبون إلى بعض الناس سواء كانوا مستحقين أو غير مستحقين ليأخذوا مالا من الوصي جبراً عنه إذا امتنع من الدفع^(٥١).

- إقراض أموال اليتامى:

كان قضاة القضاة يقترضون أموال اليتامى ويقرضونها لمن يريدون ولا سيما لذوي النفوذ في الدولة، من غير كفيل ولا رهن، وفي كثير من الأحيان تطول المدة التي يتوجب فيها إعادة المال المستقرض، فيؤدي ذلك إلى طمع المستقرض فيه. وربما مات المستقرض مفلساً، فيؤدي ذلك إلى ضياع المال على الأيتام^(٥٢). ونجد أن بعض سلاطين ذلك العصر يشترط على المرشح لمنصب القضاء أن

يقرضه أموال الأيتام. ففي سنة ٧٩١هـ/١٣٨٧م، عندما ولي بدر الدين محمد بن أبي البقاء القضاء، اشترط عليه السلطان، أن يقرضه أموال الأيتام، أو أن يحضر مائة ألف درهم فضة من ماله الخاص (٥٣).

كما نلاحظ أن السلطان كان يقوم بعزل القاضي ويؤذيه بصنوف مختلفة من الأذى إذا امتنع عن إقرضه مال الأيتام. فعندما امتنع القاضي أحمد بن ناصر الباعوني من إقراض السلطان من مال الأيتام، قام السلطان بعزله وأهانته وسجنه (٥٤).

- إخراج زكاة أموال الأيتام:

بعض قضاة الشافعية، كانوا يخرجون زكاة أموال الأيتام، رغم أنهم ليسوا من أتباع المذهب الشافعي، وليست الزكاة واجبة في أموالهم بناء على المذهب الذي يقلدونه (٥٥).

- تأجير السجون بمبالغ باهظة:

كثير من القضاة كانوا يقومون بتأجير السجون التابعة لهم للمساجين بمال يبلغ أضعاف أجرة مثلها. وكان يترتب على ذلك أن يأخذ السجانون مبالغ باهظة من صاحب الحق ظلماً وزوراً، كما كان يحصل ضرر كبير للغيريم المسجون في نفسه وماله (٥٦).

- بعض القضاة كان يشترط حضور أربعة شهود، عند عقد زواج على امرأة يكون مهرها كبيراً. وبعضهم لا يقبل الشهادة على وصية مريض إلا إذا كان الشهود مأذوناً لهم من قبل أحد القضاة الأربعة، أو أحد نواب القاضي الشافعي (٥٧).

- بعض القضاة كان يقوم ببيع ما فضل عن حاجة المسلمين من الشارع. وقد أفتى كثير من الفقهاء في ذلك العصر بتحريم هذا البيع، كابن الرفعة وعلي السبكي (٥٨).

- قضاة القضاة الأربعة كانوا يشهدون على مبايعة الخليفة العباسي للسلطان المملوكي بتدبير أمور الدولة، ثم يقوم السلطان بعد ذلك بالقاء الخلع على القضاة (٥٩).

ويضاف إلى البدع السابقة، بدعة استحداث وظيفة الحاجب، الذي كان يحكم بين المالك بغير شريعة الإسلام. ولخطورة هذه البدعة رأينا أن نفردها بمبحث خاص.

المبحث الثاني: التحاكم إلى الياسة^(٥٠)

في عهد السلطان بيبرس، قدم إلى مصر جماعة كبيرة من المغول، دخلت الإسلام، وأطلق عليها اسم الوافدية. والمالك - في أغلبهم - مع الوافدية، لم يعرفوا من الإسلام إلا ظاهره، لذلك خلطوا بين الحق والباطل وبين الحسن والقيح، وعمدوا إلى تفويض قاضي القضاة من مذاهب أهل السنة، الأمور المتعلقة بالأمور الدينية من عبادات، وأناطوا بهم أمر الأوقاف، وقضايا الزواج والطلاق والديون^(٥١). وفي القضايا الخاصة بهم كانوا يرجعون إلى الياسة. لذلك أحدثوا منصب الحاجب^(٥٢) ليقتضي فيما اختلفوا فيه. وقد استحدث هذا المنصب في عهد السلطان شعبان سنة ٧٤٦هـ/١٣٤٥م، وكان أول الحجاب سيف الدين آق سنقر^(٥٣).

ومنصب الحاجب كان يعد من أجل المناصب في الدولة المملوكية آنذاك، وكان يشغله في كثير من الأحيان أمير من الأمراء ولاسيما الذين يتقنون التركية كالحاج أرقطاي وسيف الدين ايتمش^(٥٤). وفي بعض الأحيان كان يشغل هذا المنصب جماعة من الأقباط الذين ارتكبوا أموراً فظيعة مخالفة لتعاليم الإسلام. "فترتب على ذلك - استحداث الحجوبية - أن شاع الظلم وانتشر الفجور، وذهب الحياء والحشمة من الناس، وهتكت الحرمات..."^(٥٥).

وسلطة الحاجب لم يطرأ عليها الضعف طوال العهد المملوكي، وبقيت قوية وفي ازدياد حتى شملت أغلب القضايا التي هي من اختصاص قضاة الشرع، كقضايا الأحوال الشخصية من زواج وطلاق وميراث، والقضايا المدنية والتجارية. ويرجع السبب في ذلك إلى أن تجاراً من العجم باعوا بضاعة لتجار في القاهرة، فلم يدفعوا ثمنها. وعندما رفعت القضية إلى القاضي الحنفي جمال الدين عبدا لله الزكمانى، ثبت لديه أن التجار المشتريين معسرين، فأمر بحبسهم بناء على أن أبا حنيفة يرى عدم جواز الحجز على المدين المفلس، وعليه فليس للقاضي أن يبيع مال المفلس، بل يحبس حتى يؤدي الدين أو يموت في السجن^(٥٦). وبذلك لم يتمكن تجار العجم من الحصول على حقهم. فتنظلموا إلى السلطان، فما كان من السلطان إلا أن

أمر باخراج التجار من السجن، وأجرهم على دفع ماعليهم من ديون المستحقينها من تجار العجم.

ومنذ وقوع هذه الحادثة سنة ٧٥٣هـ/١٣٥١م أصبح بإمكان الحاجب أن يأخذ المدعى عليه من عند قاضي الشرع، ويوقع فيه ما شاء من صنوف الأذى، والتعذيب، وتغريمه المال، دون أن ينكر عليه أحد^(٦٥). فتمكن من التحكم على الناس بما شاء، وأصبح من حقه أن يحكم بين مختلف فئات المجتمع، سواء كان الحكم سياسياً أو شرعياً.

يدل على ذلك أنه في سنة ٧٨١هـ/١٣٧٩م، عندما احتفى رجل بالقاضي زين الدين السكندري، وكانت العادة أن كل من يلود بقاضي القضاة يصير في حمايته ما أقام. ولكن السلطان قام بعزل القاضي، فقام الحاجب يأخذ الشخص المحتفى بالقاضي، وضربه ضرباً مبرحاً. ويعلق المقرئ على هذه الواقعة بقوله: "فكان هذا الحادث من الحوادث التي لم تعهد، واتضح بها جانب القضاة، وانبسط أيدي الحُجَّاب في الأحكام بما تهوى أنفسهم"^(٦٦).

ويرجع سبب هذا الضعف إلى عدم وجود قانون يجبر الولاة والأمراء على تنفيذ أحكام القضاة، فكانت قيمة الحكم الذي يصدر عن القاضي، يتوقف على مدى رضا السلطان أو الوالي عن القاضي، فإذا كان مرضياً عنه نفذ حكمه، وإلا أوقف، فترتب على ذلك أن المتخاصمين لجأوا إلى الحُجَّاب مباشرة كسباً للوقت وإدراكاً منهم أن حكم الحاجب أنفذ وأتم من حكم قاضي الشرع.

ومما يدل على أن الحُجَّاب كانوا ينظرون في الأمور الشرعية التي هي من اختصاص قاضي الشرع، أنه في سنة ٨٢٣هـ/١٤١٩م، أمر السلطان أن يُنادى في القاهرة، أن لا يحكم في الأمور الشرعية إلا القضاة، وأن لا يشكو دائن مدينه لأحد من الحُجَّاب. ولكن هذا - كما يقول المقرئ - "لم يستمر أكثر من يومين، حيث نُودي بعودة الحكم إلى الحُجَّاب"^(٦٧)، الذين أصبح لهم مهابة عظيمة في نفوس الناس فاقت كثيراً هيئة قاضي الشرع.

وتسلط الحُجَّاب على الناس، يسلبونهم أموالهم بغير حق، فكانوا يأخذون المال من كل من المدعى والمدعى عليه، مما جعلهم يجمعون ثروة هائلة. ثم إنه ما من حاجب إلا وعلى بابه رجل يقال له: رأس نوبة، يضمن له في كل يوم مبلغاً محدداً من المال. وهذه الأموال المجموعة كانت تنفق في وجوه غير مشروعة، ويُعطى قسم منها للسلطان من أجل إبقائهم في منصبهم^(٦٨).

قلة من الناس في ذلك العصر، رفعوا أصواتهم منتقدين سياسة استحداث منصب الحاجب، والتحاكم إلى الياسة، مما كان له أثره السيء على القضاء الإسلامي فأدى به إلى الإنحراف عن الحكم بموجب ما شرعه الله سبحانه. ويرجع السبب في ذلك إلى سياسة القمع الشديدة التي مارسها سلاطين المماليك تجاه معارضيههم ومنتقدي سياستهم، واصرارهم على تنفيذ رأيهم ولو كان مخالفاً للشرع. ففي سنة ٩١٩هـ/١٥١٣م، عندما رفض القضاة أن يحكموا بالرجم على رجل وامرأة اعترفاً بالزنا، ثم رجعا عن إقرارهما، غضب السلطان وبيخ القضاة. وعندما قال له القاضي الشافعي: إن هذا هو رأي الشرع. قال السلطان: أنا ولي الأمر، فقال القاضي: نعم ولكن بموافقة الشرع. فقام السلطان بعزل القضاة الأربعة، وضرب القاضي الشافعي ضرباً مبرحاً لاعتراضه على كلامه، وأمر بصلب الزانين. ويقول ابن إياس في هذه الواقعة معرضاً بعمل السلطان:

لقد صلب السلطان من كان زانيا وأظهر في أحكامه مسلماً صعباً
فقلت لأرباب القسوق تأدبوا فحدّ الزنا قد صار عصراً صلباً (٦٩).
وعندما قبض على ابن الكازروني وهو سكران، أشهر في القاهرة، وغلّقت الجرة والقدح في عنقه ثم صُلب، وقال أحد الشعراء في ذلك:

لقد كان حد السكر من قبل صلبه خفيف الأذى إذ كان في شرعنا جلداً
فلما بدا المصلوب قلت لصاحبي ألا تب فإن الحدّ جاوز الحدّ (٧٠)
ومن أحكام الحجاب والسلاطين المخالفة لحكم الشرع أيضاً، أنه في سنة ٧٨١هـ/١٣٧٩م، سُمرت امرأة على جمل هي وزوجها، لأنها لجأت إلى حيلة مثلت فيها أنها من الجن (٧١). وصُلبت امرأة حبلت بالزنا وقتلت ولدها (٧٢). وفي سنة ٧٦٧هـ/١٣٦٥م قُطع لسان اثنين من أمراء المماليك هما الشهابي أحمد بن أرغون وقطلوبغا الفخري، لأمر أوجب ذلك (٧٣).

وكان السارق إذا وُجد المسروق معه يصادر منه، وإذا لم يكن معه، يُكرهه على دفع مبلغ من المال، ويُترك لسبيله. وإذا قبض عليه متلبساً بجرم السرقة: كان يُطلق سراحه مقابل مبلغ من المال يفقدي به نفسه. وأصبح حدّ السرقة لا يُقام إلا إذا عجز السارق عن القيام للحجاب والولاية بالمال، أو لقوة جاه المسروق منه (٧٤).

ومن بين الفقهاء الذين انتقدوا سياسة التحاكم إلى الياسة، الإمام تاج الدين عبد الوهاب السبكي، الذي صرح بوجوب ترك التحاكم إلى الياسة. وأن التحاكم يجب أن يكون فقط بموجب القرآن والسنة، لأن مصلحة الخلق فيما شرعه الله

سبحانه العليم بمصالح الناس ومفاسدهم، فشرعية الإسلام متكفلة بجميع مصالح الناس في معاشهم ومعادهم، "وأن السياسة (الياسة) لا تنفع شيئاً بل تضر البلاد والرعايا، وتوجب الهرج والمرج" (٧٥).

كما ينتقد السبكي قول الحجاب: هذا شرع الديوان، عندما يحكمون حكماً بموجب عاداتهم المخالفة للشرعية، أو بموجب الياسة، بقوله: "إن الديوان لا شرع له، بل الشرع لله ولرسوله صلى الله عليه وسلم، فهذا الكلام ينتهي إلى الكفر" (٧٦).

كما ذكر أن كل من يظن أنه إن لم يسفك الدماء بغير حق، ويضرب المسلمين بلا ذنب، لا تصلح أيامه فهو أجهل من البهائم. وأن كل من يعتقد أن بإمكانه تدبير أمور دولته برأيه وسياسته دون الرجوع إلى ما جاءت به الشرعية الإسلامية، فإن حياته ستكون مليئة بالمنقصات والنكد والقلق، وأن المصائب ستحل به، وتزول دولته سريعاً، وأن عاقبته وخيمة في الدنيا والآخرة (٧٧).

كما نجد فقيهاً آخر هو شيخ الإسلام أحمد بن تيمية في أكثر من موضوع في "مجموع فتاواه" يحمل بشدة على الياساق (الياسة)، ويعلن بكل جرأة أن جميع أفراد المجتمع الإسلامي على اختلاف فئاتهم وطوائفهم يجب أن يتحاكموا إلى شرعية الإسلام. فليس لأحد أن يحكم بين أحد من خلق الله، لابن المسلمين، ولا الكفار ولا رماة البندق ولا الجيش، ولا غير ذلك إلا بحكم الله ورسوله، ومن ابتغى غير ذلك تناوله قوله تعالى: "أفحكم الجاهلية يبغون ومن أحسن من الله حكماً لقوم يوقنون" (٧٨). وقوله تعالى أيضاً: "فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم، ثم لا يجدون في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً" (٧٩).

فيجب على المسلمين أن يحكموا الله ورسوله في كل خلاف يقع بينهم. "ومن حكم بحكم البندق وشرع البندق، أو غيره مما يخالف شرع الله ورسوله، وحكم الله ورسوله، وهو يعلم ذلك، فهو من جنس التتار - سلاطين المماليك - الذين يقدمون حكم الياساق (الياسة) على حكم الله ورسوله، ومن تعمد ذلك فقد قدح في عدالته ودينه" (٨٠).

ويذكر أيضاً أن الذين يحكمون بالعادات التي تربوا عليها، كما يحكم أمراء المماليك بالياساق (الياسة)، وكما تحكم الأعراب بعاداتها وأعرافها، هم كالذين قال الله سبحانه فيهم: "إنا وجدنا آباءنا على أمة وإنا على آثارهم مقتدون" (٨١).

وفي معرض حديثه عن الآية الكريمة "ألم تر إلى الذين أوتوا نصيباً من الكتاب يؤمنون بالجبت والطاغوت، ويقولون للذين كفروا هؤلاء أهدى من الذين آمنوا

سبيلاً، أولئك الذين لعنهم الله، ومن يلعن الله فلن تجد له نصيراً" (٨٢). يذكر أن من الناس من يتحاكم إلى بعض الطواغيت المعظمة من دون الله، كما يفعل الكثير ممن ينتسبون إلى الإسلام "في تحاكمهم إلى مقالات الصابئة الفلاسفة أو غيرهم، أو إلى سياسة بعض الملوك الخارجين عن شريعة الإسلام من ملوك التتر" (سلاطين المماليك) وغيرهم (٨٣).

وفي موضع آخر، يُصرّح بأن كل من لا يمتثل إلى شريعة الله فهو ضالّ منافق ظالم لنفسه، وهو من أهل الوعيد، وإن زعم أنه يريد التوفيق بين النصوص الشرعية وبين ما يسميه هو أموراً عقلية. فهم يلبسون الحق الذي جاء به النبي محمد - صلى الله عليه وسلم - بالباطل المستمد من طواغيت المشركين - الياقاق - وأهل الكتاب وغيرهم. كما يعلن أن الابتعاد عن تحكيم شرع الله سبحانه يؤدي إلى اضطراب الأمور، وكثرة الفتق، ويتسلط الناس بعضهم على بعض، كما وقع مراراً في زمنه، وفي غير زمنه (٨٤).

وأخيراً، فقد ترتب على البدع المستحدثة على نظام القضاء، والتحاكم إلى الياسة في العهد المملوكي، أن فقد القضاء استقلاله الذي عرفه في العصور السابقة، وخسر القضاة هيبتهم، وانحطت منزلتهم، واستبد المماليك بالأمر، وتسلطوا على الناس، وشاع الظلم والجور، وفسدت الأحوال بسبب غياب القضاء العادل نتيجة لتعطيل الحكم بما أنزل الله سبحانه.

فإذا ما أردنا قضاءً مهاباً عادلاً، تطمئن إليه جميع فئات المجتمع على حقوقها، فعلياً تحكيم شرع الله في كل أمورنا. فمصلحتنا فيما شرعه الله سبحانه لنا، لأنه أعلم منا بما فيه صلاحنا وفسادنا، فالشريعة الإسلامية متكفلة بجميع مصالح الناس في معاشهم ومعادهم، ولا يأتي الفساد إلا من الخروج عنها. فمن لم يحكمها عاش حياة نكداء قلقة مليئة بالمنغصات، وتفتح عليه أبواب الشرور. ومن حكمها صلحت أيامه، وعاش حياة آمنة مستقرة، مليئة بالسعادة والاطمئنان.

الخلاصة

بعد الانتهاء من دراسة المباحث السابقة، بقي أن نشير إلى أهم النتائج التي توصل إليها البحث، والتي نجملها على النحو الآتي:

أولاً: كشفت الدراسة عن بدع كثيرة دخلت على نظام القضاء في العهد

المملوكي، وهي مما يتنافى مع الصفات والآداب التي يجب أن يتحلّى بها القاضي المسلم، ومن أبرزها:

- تهالك الفقهاء على طلب القضاء، وعدم توزّعهم عن دفع رشوة للسلطان للحصول على منصب القضاء.

- القضاء لم يكونوا يأخذون راتباً من بيت مال المسلمين، وإنما كانوا يأخذون رزقهم من المتخاصمين. كما كانوا يقبلون الرشوة والهدية من المتنازعين، مما جعل الكثير منهم يثري ثراءً فاحشاً.

- كثرة عزل السلاطين لقضاتهم طمعاً في أموال يحصلون عليها ممن يرغب في الوصول إلى منصب القضاء، أو من القضاة المعزولين أنفسهم لإعادتهم إلى مراكزهم.

- السلاطين في كثير من الأحيان يختارون أبناء القضاة المتوفين ليحلوا محلهم، ومقابل مال أيضاً.

- القضاة لم يكونوا يتقيدون بمذهب إمامهم، الذي ما وُلّوا إلا ليقضوا بموجبه، وذلك من أجل مكاسب دنيوية.

ثانياً: كشفت الدراسة عن بعض أعمال القضاة التي كانوا يعملونها، والتي تدل على ضعف شخصيتهم أمام أرباب الدولة، ومنها:

- أن القضاة كانوا يقومون بتأجير الوقف مدة طويلة لأرباب الدولة. كما كانوا يقبلون استبدال الوقف لهم، من غير أن يكون الواقف قد شرط فيه الاستبدال.

- أنهم كانوا يقرضون أموال الأيتام للسلاطين وكبار الأمراء لمدة طويلة مما ترتب عليه ضياع أموال الأيتام.

- أنهم كانوا يبيعون ما فضل عن حاجة المسلمين من الشارع لدوي الشوكة، رغم أن ذلك مخالف لما جاءت به الشريعة الإسلامية.

ثالثاً: بينت الدراسة أن سلاطين المماليك فصلوا بين السياسة والدين فجعلوا القضاء على نوعين: قضاء بموجب الشريعة الإسلامية يتولاه قاضي الشرع، وقضاء بموجب الياسة يتولاه الحاجب.

وفي الختام، أضرع إلى الله العليّ القدير، أن يكون عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم. وأن يجد فيه الباحثون والمهتمون بالدراسات الإسلامية فائدة تخدمهم في دراساتهم، ولا سيما المختصون بالدراسات والأبحاث حول العصر المملوكي. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المصادر والمراجع

- ١- علي بن محمد الماوردي (ت ٤٥٠هـ/ ١٠٦٠م)، أدب القاضي، ج ٢، تحقيق محيي الدين هلال السرحان، رئاسة ديوان الأوقاف، بغداد، ١٩٧١م، ج ١، ص ١٤٦.
- ٢- محمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ/ ١٨٤٠م)، نيل الأوطار، ٥م في ١٠ ج، تحقيق طه سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٩٧٨م، ج ١٠، ص ٢٥٨.
- ٣- أحمد بن علي المقرئزي (ت ٨٤٥هـ/ ١٤٤١م)، السلوك لمعرفة دول الملوك، ج ٤، تحقيق محمد زيادة، القاهرة، ج ٤، ق ٢، ص ٩٢.
- ٤- محمد بن أحمد بن إياس (ت ٩٣٠هـ/ ١٥٢٤م)، بدائع الزهور في وقائع الدهور، ج ٥، ط ٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ج ٤، ص ٤٧٧.
- ٥- المصدر نفسه، ج ٢، ص ١١٧.
- ٦- الخطيب الجوهري (ت ٩٩٠هـ/ ١٤٩٤م)، نزهة النفوس في تواريخ الزمان، تحقيق حسن حبشي، ج ٣، دار الكتب، القاهرة، ١٩٨٩م، ج ٢، ص ١٩٠.
- ٧- ابن إياس، بدائع الزهور، مصدر سابق، ج ٥، ص ٧٤.
- ٨- ابن كثير (ت ٧٧٤هـ/ ١٣٧٢م)، البداية والنهاية، ٧م في ١٤ ج، تحقيق أحمد أبو ملحم، ط ٣، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٨٧م، ج ١٣، ص ٤٠.
- ٩- الخطيب الجوهري، نزهة النفوس، مصدر سابق، ج ٢، ص ٣٧٤.
- ١٠- ابن إياس، بدائع الزهور، مصدر سابق، ج ١، ق ١، ص ١٦٥.
- ١١- محمد بن علي الشوكاني، مصدر سابق، ج ١٠، ص ٢٤٤.
- ١٢- أحمد بن حنبل، المسند، ١٠ ج، تحقيق محمد عبد الله الدرويش، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٢م، ج ١، ص ٢٤.
- ١٣- إبراهيم بن فرحون (ت ٧٩٩هـ/ ١٣٩٥م)، تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام، ج ٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ج ١، ص ١١. والماوردي، أدب القاضي، مصدر سابق، ج ١، ص ١٤٦-١٤٧.
- ١٤- سورة البقرة، آية ١٨٨.
- ١٥- الشوكاني، نيل الأوطار، مصدر سابق، ج ١٠، ص ٢٥٨.
- ١٦- محمد الخطيب الشربيني (ت ٩٧٧هـ/ ١٥٧٠م)، مغني المحتاج إلى معرفة معاني

- ألفاظ المنهاج، ٤ ج، دار الفكر، القاهرة، ١٩٧٨م، ج٤، ص ٣٧٤. ومحمد أبو فارس، القضاء في الإسلام، ط ٣، دار الفرقان، عمان، ١٩٩١م، ص ٨٥.
- ١٧- محمود رزق، عصر سلاطين الماليك ونتاجه العلمي والأدبي، ٨ ج، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٩٦٥م، ج٢، ص ٧٨.
- ١٨- المصدر نفسه، ج٢، ص ٧٩.
- ١٩- السيوطي، الجامع الصغير في أحاديث البشر النذير، ٢ ج، دار الفكر، بيروت، ١٩٨١م، ج٢، ص ٧١١.
- ٢٠- ابن فرحون، تبصرة الحكام، مصدر سابق، ج١، ص ٣٠.
- ٢١- الماوردي، أدب القاضي، مصدر سابق، ج٢، ص ٢٧٩.
- ٢٢- علي بن خليل الطرابلسي (ت ٨٠٦هـ/١٤٠٢م)، معين الحكام فيما يتردد بين الخصمين من الأحكام، مكتبة مصطفى البابي، القاهرة، ١٩٧٣م، ص ١٣.
- ٢٣- عبدالرحمن السخاوي (ت ٩٢٠هـ/١٥١٤م)، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، ٦م في ١٢ ج، مكتبة الحياة، بيروت، ج٩، ص ١٣٧.
- ٢٤- يوسف بن تغري بردي (ت ٨٧٤هـ/١٤٧٠م)، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ٦م في ١٢ ج، المؤسسة المصرية العامة للتأليف، القاهرة، ج١٢، ص ٥٨.
- ٢٥- بدر الدين محمود العيني (ت ٨٥٥هـ/١٤٥١م)، عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان، ٤ ج، تحقيق محمد أمين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٥٧م، ج٣، ص ٤١١.
- ٢٦- أحمد بن حجر (ت ٨٥٢هـ/١٤٤٨م)، رفع الأصغر عن قضاة مصر، ٢ ج، تحقيق حامد عبد المجيد، القاهرة، ١٩٥٧م، ج١، ص ٥٣.
- ٢٧- نصر فريد واصل، السلطة القضائية ونظام القضاء في الإسلام، مطبعة الأمانة، القاهرة، ١٩٧٧م، ص ٢٦٨.
- ٢٨- الماوردي، أدب القاضي، مصدر سابق، ج٢، ص ٢٩٩-٣٠٠.
- ٢٩- المقرئزي، السلوك، مصدر سابق، ج٤، ق ١، ص ٢٠٦.
- ٣٠- ابن إياس، بدائع الزهور، مصدر سابق، ج٤، ص ١٣، ١٨٩.
- ٣١- ابن حجر، رفع الأصغر، مصدر سابق، ج٢، ص ٣٣٢.
- ٣٢- ابن إياس، بدائع الزهور، مصدر سابق، ج٥، ص ٢٥.
- ٣٣- سورة المائدة، آية ١.
- ٣٤- محمد الزحيلي، التنظيم القضائي في الفقه الإسلامي، دار الفكر، بيروت،

١٩٨٢م، ص ٧١.

- ٣٥- السيوطي، الأشباه والنظائر في الفروع، دار الفكر، بيروت، ص ٨٣.
- ٣٦- الشريفي، مغنى المحتاج، مصدر سابق، ج ٤، ص ٣٨١، ومحمد رأفت عثمان، نظام القضاء في الفقه الإسلامي، مكتبة الفلاح، الكويت، ١٩٨٩م، ص ١٣٩.
- ٣٧- ابن فرحون، تبصرة الحكام، مصدر سابق، ج ١، ص ٥٥. الماوردي، أدب القاضي، مصدر سابق، ج ٢، ص ٣٩٩.
- ٣٨- أحمد شلبي، تاريخ التشريع الإسلامي وتاريخ النظم القضائية، ط ٢، دار الوفاء، القاهرة، ١٩٨١م، ج ٨، ص ٢٧٨، ومحمد رأفت، نظام القضاء في الفقه الإسلامي، ص ١٤٠.
- ٣٩- المقرئزي، السلوك، مصدر سابق، ج ٤، ق ٢، ص ٦١٩.
- ٤٠- ابن إياس، بدائع الزهور، مصدر سابق، ج ٤، ص ١٢٧.
- ٤١- السخاوي، الذيل على رفع الأصر، تحقيق جودة هلال، الدار المصرية، القاهرة، ص ١٦٨.
- ٤٢- شمس الدين محمد بن أحمد الأسيوطي (ت ٨٥٠هـ/١٤٤٦م)، جواهر العقود ومعين القضاة والموقعين والشهود، ج ٢، ط ٢، الرياض، ج ٢، ص ٥٧٠.
- ٤٣- ابن فرحون، تبصرة الحكام، مصدر سابق، ج ١، ص ٥١.
- ٤٤- الماوردي، أدب القاضي، مصدر سابق، ج ١، ص ١٨٥، ٦٤٥.
- ٤٥- المقرئزي، السلوك، مصدر سابق، ج ٢، ق ١، ص ١٣.
- ٤٦- حامد أبو طالب، التنظيم القضائي الإسلامي، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٩٨٢م، ص ٩٧.
- ٤٧- الأسيوطي، جواهر العقود، مصدر سابق، ج ٢، ص ٥٧٠.
- ٤٨- المصدر نفسه، ج ٢، ص ٥٧١.
- ٤٩- محمد بن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ/١٣٤٩م)، أعلام الموقعين، ج ٢، م ٢، في ج ٤، تحقيق محمد عبد الحميد، ط ٢، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٧م، ج ٣، ص ٣٠٣-٣٠٤.
- ٥٠- المصدر نفسه.
- ٥١- الأسيوطي، جواهر العقود، مصدر سابق، ج ٢، ص ٥٧١.
- ٥٢- المصدر نفسه، ج ٢، ص ٥٧٢.
- ٥٣- الخطيب الجوهري، نزهة النفوس، مصدر سابق، ج ١، ص ٢٧١.
- ٥٤- السخاوي، الضوء اللامع، مصدر سابق، ج ٢، ص ٢١٣، والذيل على رفع

الأصغر، ص ٣٧.

٥٥- الأسيوطي، جواهر العقود، مصدر سابق، ج ٢، ص ٥٧٢.

٥٦- المصدر نفسه.

٥٧- المقرئزي، السلوك، مصدر سابق، ج ٣، ق ١، ص ٤٠.

٥٨- تاج الدين عبدالوهاب السبكي (ت ٧٧١هـ/١٣٦٩م)، معيد النعم ومبيد النقم، دار الحديث، بيروت، ١٩٨٣م، ص ٦٥.

٥٩- المقرئزي، السلوك، مصدر سابق، ج ٣، ق ١، ص ٤٠.

(*) كلمة مغولية، وهي اسم لقانون جنكيز خان، ويطلق عليها بعض العلماء اسم يسق أو السياسة. وأكثر ما جاء في الياسة مخالف لما جاءت به الكتب السماوية. وأحكامه فيها قسوة وشدة، يهدر الدم فيها لجرائم دون القتل. ومن المبادئ التي اشتملت عليها الياسة:- من تعمد الكذب، أو سحر، أو تجسس على أحد، أو أعان أحد الخصمين، قتل:- من زنى قُتل دون فرق بين مُحصن وغير مُحصن - من بال في الماء أو على الرماد قُتل - من أطعم أسير قوم أو كساه بغير إذنه، قُتل - لاشيء نجس، وإنما كل الأشياء طاهرة... (المقرئزي، الخطط المقرئزية، ج ٢، ص ٢٢٠).

٦٠- المقرئزي، الخطط المقرئزية، ج ٢، ط ٢، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة ١٩٨٧م، ج ٢، ص ٢٢١.

(*) وظيفة الحاجب وظيفة قديمة، كانت تسمى القيادة، وكان الحاجب يسمى قائد الجيش، ولم يكن قبل المماليك يحكم، بل يعرض الجيش ويعتبر حاله وينهيه إلى الأمير. (السبكي، معيد النعم، ص ٤٠).

٦١- المقرئزي، الخطط، مصدر سابق، ج ٢، ص ٢٢١.

٦٢- صلاح الدين الصفدي، خليل بن أيك (ت ٧٦٤هـ/١٣٦٢م)، أعيان العصر وأعوان النصر، معهد تاريخ العلوم العربية والإسلامية، فرانكفورت، ١٩٩٠م، ج ١، ص ١٥٣، ٢٠٩.

٦٣- المقرئزي، الخطط، مصدر سابق، ج ٢، ص ٢٢١.

٦٤- عبدالله الموصلي (ت ٦٨٣هـ/١٢٨٥م)، الاختيار لتعليل المختار، دار المعرفة، بيروت، ج ٢، ص ٩٦. ووهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، ط ٣، ج ٨، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٩م، ج ٥، ص ٤٥٦.

٦٥- المقرئزي، الخطط، مصدر سابق، ج ٢، ص ٢٢٠، ٢٢٢.

٦٦- المقرئزي، السلوك، مصدر سابق، ج ٣، ق ١، ص ٣٦١-٣٦٢.

- ٦٧- المصدر نفسه، ج٤، ق١، ص٥٣٠.
- ٦٨- المصدر نفسه، ج٤، ق١، ص٣٩٠.
- ٦٩- ابن إياس، بدائع الزهور، مرجع سابق، ج٤، ص٣٤٩.
- ٧٠- ابن إياس، بدائع الزهور، مرجع سابق، ج١، ق١، ص٣٢٦.
- ٧١- المقرئزي، السلوك، مصدر سابق، ج٣، ق١، ص٣٦٣.
- ٧٢- ابن إياس، بدائع الزهور، مصدر سابق، ج٤، ص٣٥٠.
- ٧٣- المصدر نفسه، ج١، ق٢، ص٢٧.
- ٧٤- المقرئزي، السلوك، ج٤، ق١، ص٣٨٩-٣٩٠.
- ٧٥- السبكي، معيد النعم، مرجع سابق، ص٤٠-٤١.
- ٧٦- المصدر نفسه، ص٣٤.
- ٧٧- المصدر نفسه، ص٤٠-٤١.
- ٧٨- سورة المائدة، آية ٥٠.
- ٧٩- سورة النساء: آية ٦٥.
- ٨٠- أحمد بن تيمية (ت٧٢٨هـ/١٣٢٩م)، مجموع فتاوي شيخ الإسلام ابن تيمية، ج٣٦، جمع عبدالرحمن النجدي، الرياض، ١٩٧٨، ج٣٥، ص٤٠٧.
- ٨١- سورة الزخرف: آية ٢٣.
- ٨٢- سورة النساء: آية ٥١.
- ٨٣- ابن تيمية، مجموع فتاوى ابن تيمية، مصدر سابق، ج١٢، ص١٨، ٣٣٩.
- ٨٤- المصدر نفسه، ج٣٥، ص٣٨٦.